قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٥٢١ لسنة ١٩٩٠

بشـــأن الموافقة على بروتوكول تمويل منحة لشراء مواد غذائية بين حكومتى جمهورية مصر العربية والجمهورية الفرنسية الموقع فى باريس بتـــاريخ ٢٤/١٠/١٩٩٠

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الفقرة الأولى من المـــادة ١٥١ من الدستور ؛

قـــرر :

(مادة وحيـــدة)

ووفق على بروتوكول تمويل منحة لشراء مواد غذائية بين حكومتى جمهورية مصر العربية والجمهورية الفرنسية الموقع فى باريس بتاريخ ٢٤/١٠/١٩٩٠ ، وذلك مع التحفظ بشرط التصديق .

صدر برئاسة الجمهورية فى ٢٧ جمادى الأولى سنة ١٤١١ هـ
(الموافق ١٥ ديسمبر سنة ١٩٩٠ م) .

حسنى مبارك

بروتوكول

تمويل منحة

بين

حكومة جمهورية مصر العربية

وحكومة الجمهورية الفرنسية

مخصص

لشراء مواد غذائية

رغبة فى دعم أواصر الصداقة التقليدية بين حكومة جمهورية مصر العربية وحكومة الجمهورية الفرنسية قد اتفقتا على ما يلى :

(مادة ١)

تقدم الحكومة الفرنسية الى جمهورية مصر العربية منحة من الخزانة بمبلغ خمسة وسبعون مليون فرنك فرنسى (٧٥ مليون فرنك) لتمويل مشتريات من فرنسا من الدقيق بمبلغ بحد أقصى ٢٥ مليون فرنك ومن القمح بحد أقصى ٥٠ مليون فرنك .

ومن جهة أخرى فى اطار برنامج المعونة الفرنسية لعام ١٩٩٠ ، فان الحكومة الفرنسية سوف تضع تحت تصرف جمهورية مضر العربية ما يعادل ٢ مليون فرنك فرنسى لحوم معلبة يتم تسليمها فى أحد الموانى الفرنسية .

(مادة ٢)

يتم الاتفاق بين بنك كريدى ناسيونال نيابة عن الحكومة الفرنسية والبنك المركزى المصرى نيابة عن حكومة جمهورية مصر العربية لتحديد وسائل استخدام هذه المنحة فيما يتعلق بالدقيق والقمح .

(مـادة ٣)

سوف تكون التوربدات التى يتم تسليمها مطابقة للمواصفات الأوربية للجودة.

(مـادة ٤)

من أجل تنفيذ المـساعدات المـالية الموضحة بالمـادة الأولى ، يتم ابرام العقود التجارية المتعلقة بشراء المواد الغذائية فى موعد غايته ٣٠ أبريل ١٩٩١ .

لا يتم السحب من المنحة الموضحة من المـادة (١) بعد ٣١ ديسمبر ١٩٩١

(مادة ٥)

عملة التحاسب والسداد هى الفرنك الفرنسى .

(مـادة ٦)

يتم احتساب قيمة العقود فى اطار البروتوكول الحالى بدون تكاليف الشحن والتـأمين .

سوف تتحمل حكومة جمهورية مصر العربية مصاريف تخزين المواد الغذائية.

(مـادة ٧)

سوف يتم تنفيذ العقود المبرمة فى اطار البروتوكول الحالى والمتعلقة بالدقيق و لقمح بموجب خطاب متبادل بين السلطات المصرية المعنية والمستشار الاقتصادى والتجارى بالسفارة الفرنسية بالقاهرة نيابة عن السلطات الفرنسية المعنية .

(مـادة ٨)

يتم ايداع حصيلة بيع هذه السلع فى السوق المصرى المحلى فى صـندوق مقابل تنشؤه حكومة جمهورية مصر العربية والذى يستخدم فى تمويل مصروفات محلية لمشروعات التعاون الاقتصادى والفنى والثقافى يتم اختيارها باتفاق مشترك بين حكومة جمهورية مصر العربية والسفارة الفرنسية بالقاهرة (مكتب الترويج الاقتصادى) .

(مـادة ٩)

يمكن للحكومة الفرنسية اجراء تقييم لاستخدام المعونة الغذائية المخصصة بموجب البروتوكول الحالى وأيضا الصندوق المقابل الخاص بها للوقوف على أثر ذلك على التنمية وتلتزم حكومة جمهورية مصر العربية باخطار الحكومة الفرنسية بجميع المعلومات أو البيانات الهامة واستقبال كافة بعثات التقييم .

(مـادة ١٠)

يدخل البروتوكول الحالى حيز التنفيذ اعتبارا من تاريخ توقيعه واشهادا على ما تقدم وقع ممثلا الحكومتين المفوضان فى هذا الشـأن البروتوكول الحالى .

ابرم فى باريس فى ٢٤ أكتوبر ١٩٩٠ من نسختين باللغتين العربية والفرنسية وفى حالة الاختلاف فى التفسير يعتد بالنص الفرنسى .

عن حكومة
جمهورية مصر العربية

عن حكومة
الجمهورية الفرنسية

وزارة الخارجية

قـرار رقم ٣٢ لسنة ١٩٩١

نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية

بعد الاطلاع على قرار السيد رئيس الجمهورية رقم ٥٢١ لسنة ١٩٩٠ الصادر بتاريخ ١٥/١٢/١٩٩٠ بالموافقة على بروتوكول تمويل منحة لشراء مواد غذائية بين حكومتى جمهورية مصر العربية والجمهورية الفرنسية الموقع فى باريس بتاريخ ٢٤/١٠/١٩٩٠

وعلى تصديق رئيس لجمهورية بتاريخ ١٥/١٢/١٩٩٠

قـــرر :

(مادة وحيـدة)

ينشر فى الجريدة الرسمية بروتوكول تمويل منحة لشراء مواد غذائية بين حكومتى جمهورية مصر العربية والجمهورية الفرنسية الموقع فى باريس بتـاريخ ٢٤/١٠/١٩٩٠ ويعمل به اعتبارا من ٢٤/١٠/١٩٩٠

صدر بتاريخ ٩/٢/١٩٩١

نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية

د . أحمد عصمت عبد المجيد